

وقياس الوصية الضعيف ان يستفده وان نبت عنه كتر ويجها من خيرا او ابله
 ممتنا حتى حل زوج ابنة لشخص بصدق معين ثم ان الرولى اخذ من الزوج
 فضة ونحوها وقاشا وقال هذا سلكه وكسوم اتمام للزوج من الصدق قبل المهر
 على ولها شي من ذلك امر ويقام لم الصدق ايضا **الشيخ** فيها
 الرولى الشافعي ثم حلف الزوج ان اعطى ذلك كما سبه من الصدق كسوم
 واصا **الشيخ** فيها من الدين الباقى الشافعي لى الا ان اخذ ذلك
 وللزوج الرجوع به عليه والعول قوله انه دفع ذلك من الصدق مسالم
 لم يفت بالتمسك عاقلة من لايها مطلقه زوجها بصدقها وكل قليل يشترط على
 وطالبه بصدقها لنفسه من لى ذلك الام او صا اذ استقبل لنفسه بصدقها
الشيخ نور الدين اللقيني الشافعي لايحل الواط اخذ منه
 لنفسه بغير طبع شرعى والذي يفعله ذلك يدل على انه دينه وقسمه والى
 على احد واذا عرف القاضى ذلك لا يحل له ان يامر الزوج ان يدفع شي
 الى والدها ومن استحل جمعا على غيره فوفى بكفره امام الله ولا يفسد ولا يعلى
 عليه ولا يدين مع المسلمين وهو حال العقل في النار وزوجه عليه حرام ولا ير عليه
 سلام فاشرف ما باجده ولي الرجوع من العشا والمكلمه اما باجده على سبيل
 الرضى والتبرع فلا رجوع له فيه كما اختلف به نور الدين الرياوى ومن حطت
 مسألة فمن جعل امرأة بصدق معلوم ثم بعد ذلك شرط عليه الرجوع عليه
 عشا واشيا عملوا في الرضى قبل العقد وبنوه فعمله ليزنه لا تقاوم مع الرولى عليه
الشيخ فيها من الدين الرولى الشافعي كالمزم الزوج لهما وقع عليه
 العقد ولا عمة با صرايم العادة من العضا المذكور ولا بالاتفاق السابق على
 العقد والواقع بوجه وانهم اعلم مسألة فمن عقد على امرأة بصدق معلوم
 ودفع لولها او لها مصاغا ونحوها او صديا ما وقتا وعسلا ونحوها او كصغر
 ثم تصرفه الرجوع في ذلك او لولها ثم ادعى الزوج انه دفع ذلك من الصدق
 المعقود عليه وادعى الرولى الرجوع بان ذلك من غير الصدق والحال انه لم يقع
 به مهره ومن في ذلك قول قول ام قوله **الشيخ** فيها من الدين الرولى
 الشافعي العقول قول الزوج بمنتهى في الم دفع ذلك يجعل عوضا لانه عرف بقصد
 وكيفية

وكيفية اذ انه فاذا اصفى كذلك عساه لم ما عليه مسألة شخص زوج كبر من
 ابها ودفع له الزوج نقدا وقاشا ودخل بها وادعى الزوج انه دفع له ذلك
 من الصدق والان يدعى ان الزوج تبرع به او شرط عليه قبل العقد او بعده
 واخذها من منزل الزوج فعلا انه قبل يتعقبا تصقا او كسوم بوجه
 اقاقتها عندا بها وهى العقول قوله ام قوله الزوج **الشيخ**
 من الدين عهدا خصبا الشافعي ان في الاستحقاق عليه سبق ولا يقيد
 المدة المذكورة وقوله قوله الرجوع فيها ذر واما **الشيخ** عبد العلام
 المشهور المالكي والشافعي عبد العزيز الحنفى والشافعي عبد الفتاح الحنبلى
 اجمعوا كذلك مسألة **الشيخ** فيها من مسألة امرأة بصدق معلوم
 الماطل لولها شيئا من ممتلكها بعد ان الزوج بقصد الرجوع عليه كل
 ذلك قبل العقد دخل بها الزوج ولم يحصل من الماطل المذموم تلك الماطل
 برضاها ولها ولا يحل عليها ان يملك لولها ولم الرجوع به
 على من قضى منه ام **الشيخ** فيها من الدين الرولى
 البرسى الشافعي اذ ادفع لولها المرأة ما ذكره من اذن الزوج على تصدق
 بوضع بنظره على الزوج وكان ذلك قبل العقد كان لم ان يرضع بذلك
 من تسلمه مسألة **الشيخ** فيها من مسألة امرأة بصدق معلوم
 قبل رجوعه عن لى قد جعله من صدق ابنته الخطوبة الذي سعى لها
 بالعقد اذ عقدت بعد ذلك اذ الماطل الزوج في المهر ومنه ان التوفيق
 باطل **الشيخ** فيها من مسألة امرأة بصدق معلوم
 المذموم مسيلم خطبه بمراتين وسها واستمر الماطل بعد الخطبة كسوم
 وينفق عليها ودفع لولها نقدا ونحوها وغير ذلك كذلك لاجل الزوج
 في بعد ذلك رجوع الماطل من الخطبة او رجوع ولها قبل الماطل الرجوع
 على ولها لذلك **الشيخ** فيها من الدين الرولى ان افنى
 الرجوع على ولها ما دفع له على اوصى المذموم **الشيخ** فيها من مسألة امرأة
 ثم ارسل او رجوع بلا نفق لهما ما لا قبل العقد او بقصد التبرع ثم وقع
 المهر عرض من احداهما رجوع او صلحا ثم واعده الا رجوع ونقل المهر
 وعنده عن المصنف اقتضا بيقين من الصحيح ومما في قوله عده خطبة امرأة
 كشي